

جاءت في هذا التعميم ان المراد بالعرفي لا التعريفي كلف والنعوي
لا يكون الا بالاعتقاد وهذا هو المقام ان التعريف لا يتبعان لمراد العرفي
وانما يدل على ان ليس المراد بالعرفي فقط كلف التكلم ما يدل
على التعريف لكونه ايضا قد عرف **قوله** فبما ان نفس الكلام مخصوصة
لا يكون ان نفس الكلام مخصوص ايضا بكونه المراد بالعرفي ونفس الكلام
ليس وصفا للجبل بل نفس الجبل كلف التعريف وصف الجبل **قوله** ليس
بمفعول لفظ الفعل لانه ان كان شيئا فان فعل هو الكلام وان كان
اركانيا فنفس الفعل وانما هو المحمود والمجود ليس في فعل لانه لا يصل
بالمصدر **قوله** وهي ما لا م التعريف آه وقد اشار الى جواز ايرادها
منها لانها مراد من م يدل عليه ما نقل من السيد في تأشيرة هذا معنى
على ان لام الملك والحسن يدلان على اختصاصهما كما يدل على ان يكون
المق من تلك التأشيرة بيان حكم لام الملك فقط كما استحسن من هذا الحق
في قول الوجيه الشافعي من وجهي نظر الا ان **قوله** وبوجه الاستدلال
يشتمل اختصاصه فيه وعدم التبعيه له في نفس **قوله** او حسن ثابت في
فيه ان الثابت به تعالى ليس بدلول لام التعريف انما دل عليها كونها
كل فرد من افراد الحكم وحقيقته واما الثبوت فهو بدلول لام الملك لان فعل
قوله او باعتباره قيل الثبوت باعتبار انهما اذا كانت متعلقات لافراد
متممة بالذات كما اذا قيل هذا الله على الكرامة وحدها زيد الله فان كلام
منها متغير لا فريا لا اعتبار فقط بالذات بهذا القول فيه ما فيه ما لا يتجلى
بالاعتبار والافراد الواحد المتعلق شخصين كان يقال كونهما عدد زيدا على
الكرامة **قوله** واما الثاني واثباته **قوله** مثلا غير ان لفظ لام الملك
مستفردة كانت من لام التعريف ومجمعة كما يدل عليه قولنا ما اثنان واثبات
واختصاصه بيان الاختصاص من استحقاق لام الملك لان كل واحد من
الافراد

قوله ليس
بمفعول لفظ
الفعل لانه ان
كان شيئا فان
فعل هو الكلام
وان كان اركانيا
فنفس الفعل
وانما هو المحمود
والمجود ليس في
فعل لانه لا يصل
بالمصدر

اجزاءهما قد بين اولها فلا بد وان هذا الذي اعلمنا من على تقدير انفراد لام
الملك تامل **قوله** من ان لام الملك والحسن يدلان آه من
على انفراد فلا ساقى ما سبق من قولنا وتبين السيد في الاستدلال على
الذات مولام الملك وذلك قدس سره فلهذا هو حسن كما سبق في قولنا
من النظر **قوله** مع اعادة لام الاستدلال لان المذكور في اصل الشرع
بما هو كلف العلم من تعريفه بالحسن وبغيره كلف العلم والاستدلال في
الاشياء المذكورة **قوله** عند اصل العربية ولا يفتى في قولنا عند اصل العربية
من الضائفة وهي دفع المشافهة بين كلامه وهذا وبين قولنا فيما سبق من وجه
النظر الاول **قوله** للاختصاص كحدي وقد علم هذه الافادة من قولنا
الاشية **قوله** على قول السيد دل كاف للاختصاص او مراد ان تعريفه
الاختصاص سواء وجد لام التعريف مطلقا او لم يوجد **قوله** واما التعريف آه
جواب مما يدل على ان لام الملك في الالان على الاختصاص على قولنا
سرقة الابداد انما انما قدس سره كامل بل غاية لام الملك في الالان
المذكورة كلف وقد تعرض لام الملك في صدره اشارة المشافهة والاشية
اقادة الاختصاص بهما فالوجه الثاني في غير وارذ على ان لا فاجاب بقوله
واما التعريف آه وبوجه بيان تعرضه سره لام الحسن في كلامه ليس لانها
مدحلا في الافادة بل لبيان اختصاص كل واحد منهما كما استفاد من الاستدلال
وعلى غيرها صاحب الكشاف حيث قال من تعريف اللام في كلف تعريف الحسن
والاستدلال الذي هو كلف من الشك وهم منهم وقد اوردوا في قوله ما قيل
بشيء على ما هو من جهة كون العبد والعالا فان الاختيارية فالوجه عليها لانه
تعالى فلا يصح الحكم بكونه جميع افراد كلفه ذلك استحقاق من لام الحسن
مع لام الملك حيث استحقاق الاعراض المذكورة في كلفه سواء كان لام التعريف
لاستدلال او الحسن لانه ان كانت الاستدلال فيما تفرقت واذا كانت

195